الأمم المتحدة S/2003/345

مجلس الأمن

Distr.: General
20 March 2003
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالرسالة المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن والتي تشتمل في جملة أمور على موافقة من المجلس على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل لفترة أخيرة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وطلب إلى الأمانة العامة بأن تقدم تقريرا خطيا عن التقدم الذي تحرزه بعثة المكتب، يشتمل على استراتيجية خروج واضحة لإتمام مهمة المكتب وانسحابه، وجدول زمني ونقاط مرجعية من ضمنها إجراء الانتخابات. وكان مطلوبا أن يقدم التقرير أيضا تفاصيل بشأن الخطوات المحددة التي يعتزم المكتب اتخاذها للوفاء في الوقت المحدد بكل هدف من الأهداف الواردة في الاستراتيجية التي سيتبعها للخروج. ويرد في هذا التقرير استعراض للأنشطة التي اضطلع بها المكتب منذ آخر إحاطة تلقاها المجلس في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وكذلك للتحديات المتبقية والنقاط المرجعية التي ينبغي أن تفي بها الأطراف في اتفاق سلام بوغانفيل، واستراتيجية خروج المكتب.

جمع الأسلحة

٢ - أفيد المجلس في آخر إحاطة تلقاها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بأن المحاربين السابقين في بوغانفيل قد التزموا بإتمام المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة بحلول ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. بيد أنه لم يتسن تحقيق هذا الهدف بحلول ذلك التاريخ. وقد تم تكثيف الجهود مع مطلع العام الجديد من أجل اتمام هذه المرحلة. وفي اجتماع عقد خصيصا فيما بين الزعماء السياسيين وزعماء المحاربين السابقين في بوكا في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، تم اعتماد خطة عمل لإتمام عملية جمع الأسلحة. وتركز هذه الخطة على التحديات المعينة التي تواجه عملية جمع الأسلحة في كل مقاطعة، وتحدد الإجراءات التي يلزم اتخاذها للتغلب على هذه التحديات، والأفراد الذين سيعهد إليهم بمسؤولية اتخاذ هذه

الإجراءات، والتواريخ المستهدفة إتمام الإجراءات، وتبت فيما إذا كانت المشاركة على الصعيد السياسي مطلوبة.

٣ - وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٣، كانت نسبة ٨٠,٢ في المائة من بوغانفيل قد بلغت المرحلة الثانية، وكان هناك مقاطعتان قد أتمتا بالكامل عملية نزع السلاح. ومن بين إجمالي الأسلحة المجمعة، تم تدمير ٧,٤ في المائة قبل بدء المرحلة الثالثة رسميا. ومنذ الشروع في تنفيذ خطة العمل، قامت الأطراف بإعادة تعبئة حاوية واحدة من حاويات الأسلحة التابعة لقوة بوغانفيل للمقاومة (وما زال هناك نحو ٩٥ قطعة سلاح مسروقة ينبغي إعادة تعبئتها)، كما أقامت احتفالا واحدا بإتمام المرحلة الأولى من عملية وضع الأسلحة في الحاويات وحددت مواعيد لإقامة المزيد من الاحتفالات بالمرحلة الثانية من هذه العملية في أنحاء الجزيرة.

٤ - وقد قررت قوة بوغانفيل للمقاومة وجيش بوغانفيل الثوري أن يعقد كل منهما اجتماعات منفصلة في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٣ لمناقشة مسألة المصير النهائي للأسلحة التي تم جمعها، وبعد أن يحدد كل منهما موقفه الخاص، سيجتمعان معا للتوصل إلى موقف موحد بشأن هذه المسألة.

٥ - ومن العوائق الرئيسية التي تحول دون التخلص من الأسلحة في بوغانفيل بصورة تكاد تكون كاملة عدم مشاركة فرانسيس أونا وقوة دفاع ميكاموي التابعة له في عملية السلام. وتعتقد الأطراف في بوغانفيل أن المحاربين السابقين المرتبطين بقوة دفاع ميكاموي كان لهم يد في عملية إخراج الأسلحة من الحاويات بعد أن تم جمعها. فهذه القوة قد عقدت العزم فيما يبدو على الحصول على الأسلحة، سواء عن طريق شرائها من غيرها من الفصائل المسلحة أو بأي وسيلة أخرى. وفي الوقت ذاته، يقوم أشخاص يزعمون أنهم ينتسبون إلى قوة ميكاموي بنشر معلومات خاطئة عن فريق مراقبة السلام ومكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل وعملية السلام برمتها.

٦ - وتعمل الأطراف في اتفاق سلام بوغانفيل على ضمان مشاركة فرانسيس أونا في عملية السلام. وقد وجهت نداءات لهذا الغرض في أوقات مختلفة من جانب وزير العلاقات الحكومية المسؤول عن بوغانفيل، سير بيتر بارتر، وحاكم الإقليم، الأونرابل جون موميس، ورئيس مجلس الشعب في بوغانفيل، جوزيف كابوي، وغيرهم من القادة السياسيين، وكذلك مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. وتهدف هذه الحملة إلى الحصول من فرانسيس أونا على التزام واضح بالامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أو إبداء انتهاج أي سياسات يمكن أن تؤدي إلى إعاقة تنفيذ اتفاق السلام أو عرقلته، وبخاصة فيما يتعلق بالتخلص من الأسلحة. ومن المؤسف أن فرانسيس أونا لم يبد بعد التزاما في هذا الشأن.

ويأسف المكتب في هذا الصدد أسفا بالغا لوفاة محارب تابع لقوة دفاع ميكاموي في حادث تبادل لإطلاق النار وقع مؤخرا خارج بلدة آراوا. وسيتعاون المكتب مع غيره من الجهات المعنية لكفالة ألا يكون لهذا الحادث المؤسف أي تأثير على عملية السلام لمعالجة القضايا العالقة.

٧ - ويسعى المكتب إلى تحديد السبل التي يمكن بها تسهيل إنجاز المرحلة الثانية من عملية جمع الأسلحة والتعجيل بإتمامها في أقصر وقت ممكن. ومن ثم، سيواصل المكتب، بما يتلقاه من دعم قيم من فريق مراقبة السلام، رصد الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل. وفي هذا السياق، يقوم المكتب، كجزء من استعانته المعتادة بإذاعة بوغانفيل، بتنظيم مناقشة من مناقشات المائدة المستديرة بشأن التقدم المحرز في عملية السلام. وسيشارك في هذه المناقشة الحاكم وغيره من القادة االسياسيين والعسكريين. وستركز المناقشة على أهمية جمع الأسلحة والتصديق المطلوب من المكتب على إتمام المرحلة الثانية من وضع الأسلحة في الحاويات، وعلى الطابع الملح لهذه العملية تمهد الطريق لبدء نفاذ التعديلات الدستورية.

الجانب الدستوري لعملية السلام

٨ - يشكِّل وضع دستور بوغانفيل الجديد جزءا أساسيا من تنفيذ اتفاق السلام. وتسير أعمال لجنة بوغانفيل الدستورية سيرا حسنا. فقد شرعت هذه الهيئة بعد إنشائها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في عملية تشاور مع الشعب، ووضع توصيات بشأن مشروع الدستور والنظر في نسخات متلاحقة من هذا المشروع. وقد صدر أول مشروع رسمي في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بغرض إجراء مشاورات بشأنه على صعيد الجزيرة بأكملها. وعلى أساس الردود الواردة، أعد مشروع ثان للدستور سيتاح قريبا لأهالي بوغانفيل المقيمين على الجزيرة أو خارجها للنظر فيه. كما ستنظر فيه أيضا الجمعية المشتركة لحكومة مقاطعة بوغانفيل ومجلس شعب بوغانفيل.

٩ - وبعد أن يجري استعراض المشروع من جانب لجنة وزارية تمثِّل الحزبين ومن جانب المجلس التنفيذي الوطني لحكومة بابوا غينيا الجديدة، سيعاد إلى لجنة بوغانفيل الدستورية للنظر فيه. ويمكن وضع مشروع الدستور في صيغته النهائية بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وتقديمه لجمعية تأسيسية في بوغانفيل لاعتماده، وذلك، شريطة أن تتمكن لجنة بوغانفيل الدستورية من إتمام المشاورات الداخلية المطلوبة. بيد أنه لا يمكن إنشاء الجمعية التأسيسية قبل التحقق من إتمام المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة. وتتوقع لجنة بوغانفيل الدستورية أن يمكن عقد الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠٠٣، على افتراض أنه سيمكن الحصول على التصديق المطلوب من المكتب مع إتمام الأعمال المتعلقة بالدستور.

دور الحكومة الوطنية

١٠ - أبدت حكومة بابوا غينيا الجديدة بقيادة رئيس الوزراء سير مايكل سومار التزامها بتنفيذ اتفاق سلام بوغانفيل. ويقوم وزير العلاقات الحكومية المسؤول عن بوغانفيل وكذلك سائر أعضاء الحكومة بزيارات منتظمة إلى الجزيرة لتقييم الحالة، وإقامة علاقات شخصية مع قادة بوغانفيل والمحاربين السابقين هناك، من أجل المساهمة في إيجاد حل سريع للتحديات التي ما زالت تعوق عملية السلام. ونتيجة للزيارة التي قاموا بها في يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وقّعت الحكومة الوطنية مع الأطراف في بوغانفيل مذكرة تفاهم وضعت آلية للتشاور فيما بين هذه الجهات بشأن جميع جوانب تنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي، بما في ذلك نقل السلطة والمهام والموارد وتسوية النزاعات.

١١ - وينم إنشاء هذه الآلية، قبل الموعد المطلوب، عن الثقة القائمة بين الجانبين وعن التزامهما المتبادل باتفاق السلام، ولا سيما إتمام المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة. ومن الدلائل الأخرى على هذه الثقة، القرار الذي اتخذته الحكومة الوطنية بسحب قوات دفاعها من الجزيرة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣.

مساهمة فريق مراقبة السلام والجهات المانحة

١٢ - في مطلع عام ٢٠٠٣، أخطر فريق مراقبة السلام الأطراف في اتفاق السلام بعزمه على وقف جميع عملياته في الجزيرة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وعلى الانسحاب بعد ذلك التاريخ. وقد قدّم هذا الفريق في أثناء فترة انتشاره مساهمة قيِّمة في عملية السلام، بما في ذلك نقل المحاربين السابقين إلى الاجتماعات عن طريق طائرات الهليكوبتر، وتقديم الدعم التشغيلي لعملية جمع الأسلحة ولاجتماعات اللجنة الاستشارية لعملية السلام، وجمع المعلومات المتعلقة بالتطورات الناشئة داخل الجزيرة، وتسهيل الاتصال بين المكتب والمحاربين السابقين، وتوفير المعلومات المتصلة بالسلام لسكان الجزيرة.

١٣ - وقدمت الجهات المانحة الإقليمية، ولا سيما أستراليا ونيوزيلندا وكذلك المملكة المتحدة، دعما قيِّما ومستمرا لعملية السلام في بوغانفيل. وأدت المساهمات المقدّمة من هذه الجهات إلى تيسير ما يقرب من جميع الاجتماعات التي عقدت فيما يتصل بالتخلص من الأسلحة، وقد جددت هذه الجهات التزامها بأن تواصل تقديم المساعدة لا فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل لإتمام جمع الأسلحة فحسب، بل وفيما يتعلق بعقد مشاورات المرحلة الثالثة والمساهمة في مشاريع التنمية المجتمعية.

١٤ - ويسعى المكتب جاهدا لكفالة أن تكون عملية التخلص من الأسلحة قد قطعت شوطا طويلا عند انسحاب فريق مراقبة السلام بحيث لا تصبح بحاجة إلى هذا المستوى من الدعم الذي يقدمه الفريق. بيد أنه لا يبدو من المحتمل في هذه المرحلة أن تكتمل هذه العملية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. ومن ثم، يرى المكتب أنه سيكون من المفيد قبل انسحاب الفريق أن تقوم الأطراف في الاتفاق باستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالتخلص من الأسلحة، والنظر إذا لزم الأمر في وضع ترتيب بديل عن الفريق لمساعدة المكتب في الوفاء بولايته والشروع في الانسحاب بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لم يجر اعتماد موارد إضافية للمكتب لتقديم الدعم التشغيلي وغيره من أنواع الدعم التي يقدمها الفريق في الوقت الراهن.

أهداف الولاية

١٥ - يتمثل الهدف النهائي لولاية المكتب في التحقق على النحو المطلوب من أن الأسلحة المجمّعة في المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة قد وُضعت تحت إشرافه في حاويات مأمونة يحكم إغلاقها قفلان. وسيشكِّل هذا التصديق من جانب المكتب، بالإضافة إلى تسوية الأطراف لمسألة فرانسيس أونا، واتفاقها على المصير النهائي للأسلحة، ونشر الشعور بالأمان في صفوف أهالي بوغانفيل، نقطة الانطلاق نحو بدء نفاذ التعديلات الدستورية. وستمهِّد هذه التعديلات الطريق أمام انتخاب حكومة للحكم الذاتي في بوغانفيل، وينتظر عقد هذه الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠٠٣. ومع إقامة أول حكومة للحكم الذاتي، سيكون المكتب قد أتم ولايته وسيجري إغلاقه.

١٦ - ومع اقتراب موعد انتهاء الولاية السياسية للأمم المتحدة في بوغانفيل، يتطلع المكتب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة لتتولى دورا قياديا في التشجيع على الاضطلاع في الجزيرة بأنشطة يمكن أن تسهِّل إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتأهيلهم، وإعادة إرساء الخدمات المجتمعية والهياكل الأساسية بصفة عامة. وقد دعا الاتفاق السالف لاتفاق سلام بوغانفيل، وهو اتفاق لينكولن، إلى التأهيل وإعادة الإدماج، إلا أن هذا الجانب لم يكن مواكبا لعملية التخلص من الأسلحة. فهو لم يدرج على الإطلاق في اتفاق السلام كاستراتيجية مصاحبة للتخلص من الأسلحة. وفي هذا السياق، ينبغي الإشادة بمشروع الكاكاو الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لما أحرزه من نجاح في توفير فرص العمل للكثيرين من أهالي بوغانفيل، بمَن فيهم المحاربون السابقون. ويمر هذا البرنامج في بوغانفيل بفترة انتقالية، وتجري المشاورات بين المكتب والبرنامج الإنمائي بهدف كفالة

مواصلة البرنامج لمساهماته القيِّمة في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك مواصلة تحسين هيكل الإدارة في الجزيرة.

ملاحظات

١٧ - إن بوغانفيل مجتمع صغير ولكنه يتسم بالتعقيد، فهو ينطوي على قدر كبير من التنوع من حيث العشائر وفروعها ومن حيث المجموعات اللغوية. وفضلا عن ذلك، فإن الانقسامات والشكوك والريبة التي تمخضت عنها الحرب لم تؤد إلا إلى زيادة هذا التعقيد. وليس من العسير، نظرا للانخفاض الشديد في مستوى التنمية في الجزيرة، فهم السبب في بطء الخطى التي يسير بها التغيير في هذا المجتمع. بيد أن هذا لا يمنع من أن يكون المجتمع قد شهد تغييرا بالفعل. فقد آثرت الفصائل التي كانت متناحرة في السابق أن تسوي خلافاتها سلميا وفقا لاتفاق لينكولن. ومع المساعدة التي يقدمها المكتب في عمليات بناء الجسور والوساطة ودور الميسر الذي يقوم به، قدمت تلك الفصائل دفعا كبيرا لعملية التغيير الجارية منذ توقيع ذلك الاتفاق. ولقادة هذه الفصائل الآن هدف وأعمال مشتركة حتى وإن لم يكن ذلك لم تتخلل بعد جميع صفوف المجتمع الذي ما زال يحمل ندوب الحرب البشعة. ولا شك في أن عملية السلام هي الآن أقوى من أي وقت مضى. بيد أن هذه القوة النسبية لا تخفي الهشاشة التي تتسم بها هذه العملية. فهي ما زالت بحاجة إلى رعاية. وفي سبيل توطيد السلام في بوغانفيل، أود أن أدعو الجهات المانحة إلى أن تواصل مساعدتها القيمة للجزيرة بعد رحيل المكتب السياسي، وهو الأمر الذي ينتظر حدوثه في نهاية عام ٢٠٠٣.

١٨ - وأود أن أثني أيضا على ممثلي الخاص نويل سنكلير وأفراد فريقه الصغير الذين يعملون جميعا بتفان كبير، لما يبذلونه من جهود ممتازة في ظروف شاقة للمساعدة على توطيد السلام والاستقرار في بوغانفيل.